المتعلقة بالاشغال العامة، والسكك الحديد، وشق الطرق، والنشاط الزراعي، وتجفيف المستنقعات، والحاجة الى مرشدين زراعيين والى مصارف للاقراض الزراعي، وتشجيع الصناعات المحلية الصغيرة والسياحية، والاهتمام بالأمن وملاحقة المجرمين، وتكثيف الخدمات الصحية بين السكان، ومكافحة الملاريا، وغير ذلك من القضايا اليومية.

لقد حظيت اعمال المجلس الاستشاري في فلسطين باهتمام ضئيل للغاية من جانب الباحثين والمؤرخين العرب والاجانب الذين تركّز معظم دراساتهم على المؤسسات الوطنية المعروفة، كالمؤتمرات الوطنية الفلسطينية، واللجنة التنفيذية، والمجلس الاسلامي الاعلى. ويبدو ان القيود المفروضة على اعمال المجلس ساهمت، عملياً، في تحديد مدى فعاليته. فهو، بحكم قرار انشائه، مجلس استشاري فقط؛ وبالتالي، لا يملك أية سلطة تنفيذية، او تشريعية، وهي السلطات التي بقيت محصورة في يد المندوب السامي وحده. كما ان القرار الصادر بانشاء المجلس كان فرض اطاراً عاماً لأعماله (terms of reference) يقضي بعدم اتخاذ المجلس أي قرار، أو توصية تتعارض وبنود صك الانتداب، وبالتالي تناقض السياسة البريطانية القائمة على أساس «وعد بلفور» وتشجيع اقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين. ومن هنا، كانت مناقشات المجلس ومحاولات الاعضاء العرب دفع الحكومة الى تبنّي قرارات أكثر ايجابية لصالح السكان العرب في فلسطين تصطدم، دائماً، بهذه القيود الاساسية، وتفرغ اعمال المجلس من أي مضمون سياسي. وكان هذا واضحاً بشكل خاص في النقاشات المتعلقة بقوانين الاراضي، وتسجيلها، وبيعها، وموضوع الهجرة اليهودية ومعارضة العرب لها ومطالبتهم بفرض قيود عليها، بالاضافة الى المواضيع ذات الابعاد السياسية، كالانتخابات والجنسية والدستور. ومن جهتهم، كان الاعضاء العرب في المجلس مدركين، تماماً، القيود المفروضة عليهم من داخل المجلس وخارجه، الامر الذي دفعهم الى تجنّب الالتزام بأي قرار يتعارض والمطالب الوطنية الفلسطينية، خاصة في ما يتعلق بالقضايا السياسية الحسّاسة. ويبدو أن هؤلاء الاعضاء أنفسهم ادركوا، بعد مرور بضعة شهور على بدء جلسات المجلس، الحدود الضيقة المفروضة على أعماله، وبالتالي بدأ حماسهم واهتمامهم بمتابعة جلسات المجلس يتضاءلان. وبدا ذلك واضحاً بعد وفاة د. حبيب سالم، في اواخر العام ١٩٢١، وهو الاكثر حيوية، وانتقاداً، ومتابعة لأعمال الحكومة، وعدم تعيين عضو عربي آخر في مكانه. كما ان التوتر السياسي الشديد الذي شهدته فلسطين خلال العام ١٩٢٢، والفشل الذريع الذي منيت به محادثات الوفد الفلسطيني في لندن تركا آثاراً سلبية على نشاط المجلس الاستشاري، الذي باتت جلساته الاخيرة تعقد بفارق شهرين، أو ثلاثة، بدلاً من شهر، الى ان توقفت في ١٩٢٣/٢/١٥.

ومع ذلك، لا بدّ من تسجيل بعض الايجابيات لصالح المجلس الاستشاري. فقد أبدى اعضاؤه العرب اهتماماً كبيراً، في الفترة الاولى على الاقل، بمتابعة شؤون البلاد الداخلية وادخال التحسينات الى مختلف مجالات الحياة فيها. وكان لهم أثر واضح في تعديل بعض المراسيم والقوانين بما يخدم مصلحة السكان العرب. كما انهم شكلوا، بالنسبة الى ادارة صموئيل، مؤشراً حساساً الى اتجاهات الرأي العام والمناخ السياسي السائد في فلسطين. ولكن الخدمة الاهمّ التي قدمها هذا المجلس هي في كونه، عملياً، ميدان الاختبار الاول الذي تفاعل فيه مندوبو عرب فلسطين مع سلطات الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية؛ واستطاعوا، بالتالي، ان يلمسوا، عن كثب، حقيقة السياسة البريطانية وموقفها من المشروع الصهيوني، الامر الذي ساهم، بالتأكيد، والى حد كبير، في بلورة موقف الحركة الوطنية الفلسطينية، قيادة وشعباً، من مشروع المجلس التشريعي والانتخابات المقترحة له،